



# مشروع استنتاجات

اجتماع اللجنة التوجيهية لمبادرة منظمة  
التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط  
وشمال إفريقيا للحوكمة والاستثمار من أجل  
التنمية

## التكامل الإقليمي من أجل النمو الشامل

9 نوفمبر / تشرين الثاني 2015 ♦ الرباط، المغرب

## أهداف الاجتماع

عُقد اجتماع اللجنة التوجيهية مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحوكمة والاستثمار من أجل التنمية في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 في الرباط، المغرب، برئاسة مشتركة من المغرب وإسبانيا والسويد. وكان هدفه مناقشة الولاية القادمة للمبادرة (2016-2020) في إطار التحضير للمؤتمر الوزاري الذي سيعقد في ربيع عام 2016.

ورحب المشاركون بمشروع مذكرة عن "التوجهات الاستراتيجية لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2016 وما بعده" التي تلخص مقترحات الهيكل الإداري للمبادرة، ومجالات السياسة العامة لدعمها وتعزيز الحوار على الصعيدين الوطني والإقليمي وطرق العمل في إطار الولاية الجديدة.

## المشاركة

حضر الاجتماع أكثر من 80 مشاركا من 12 اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و9 بلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي وكذلك ممثلون من المنظمات الدولية والإقليمية بما فيهم البنك الدولي ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي واتحاد منطقة البحر المتوسط وشبكة أنيما للاستثمار. وحضر المجتمع المدني والقطاع الخاص هذا الاجتماع أيضا، وكذلك اللجنة الاستشارية المعنية بالصناعة والأعمال التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ناب عن اللجنة الاستشارية المعنية بالصناعة والأعمال، حركة الشركات في فرنسا، ميديف) واللجنة الاستشارية النقابية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ناب عن اللجنة الاستشارية النقابية أمانتها والنقابات الأردنية والفلسطينية).

وافتح الاجتماع رؤساء المبادرة المشاركون الأربعة والمديرون المسؤولون عن الإشراف على المبادرة (الحوكمة والعلاقات العالمية) من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:

- **سعادة السيد محمد لوفاف**، الوزير النائب لوزير الاقتصاد والمالية للميزانية، المغرب، والرئيس المشارك لبرنامج الاستثمار لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،
- **وسعادة السيد محمد مبيدي**، الوزير النائب لرئيس الحكومة المكلف بالخدمة المدنية وتحديث الإدارة، المغرب، والرئيس المشارك لبرنامج الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،
- **وسعادة السيدة أنيكا ماركوفيتش**، السفيرة، الممثلة الدائمة للسويد لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والرئيسة المشاركة لبرنامج الاستثمار لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،
- **وسعادة السيد خوسيه اجناسيو ويرت**، السفير، الممثل الدائم لإسبانيا لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والرئيس المشارك لبرنامج الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،
- **والسيد رولف التير**، مدير الإدارة العامة ومديرية التنمية الإقليمية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،
- **والسيد ماركوس بونتوري**، مدير الأمانة العامة للعلاقات الدولية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

## مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحوكمة والاستثمار من أجل التنمية

أقر المشاركون أن هذا الاجتماع انعقد في مرحلة حاسمة لأن المبادرة تدخل في ولاية جديدة، ستبدأ في عام 2016. وعلى وجه الخصوص، هم:

- **ركزوا على أثر عقد زمني من الحوار الإقليمي على السياسات ودعم تنفيذ الإصلاحات.** ولاحظوا القيمة المضافة التي تحققها أساليب عمل المبادرة لحكومات المنطقة من خلال تعزيز الحوار حول السياسات وتبادل الخبرات في المجالات الرئيسية للسياسات العامة، بالاقتران مع دعم خاص للبلدان والاستفادة من الوسائل والأدوات والمعايير التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على مر السنين. وذكر المشاركون أن المبادرة أصبحت منبرا استراتيجيا وفريدا من نوعه مما يتيح للعديد من أصحاب الشأن النظر معا إلى أولويات الإصلاح و لبلدان منطقة الشرق الأوسط المساعدة في مناقشات السياسة العامة على نطاق عالمي.. أما بالنسبة للسياسات الأولية والشراكات للفترة 2016-2020، المشاركون:

• أقرّوا في الاجتماع ضرورة وضع جدول أعمال مشترك في المجالات ذات الاهتمام الإقليمي ورحبوا بجهود المبادرة من أجل إنشاء التكامل الإقليمي من خلال تعزيز أطر الإدارة العامة المشتركة ومواءمة المعايير في التنظيم و و مناخ الأعمال والتجارة الاستثمار. وفي هذا الصدد، لاحظوا:

- تزايد إعادة ترتيب الإنتاج العالمي في سلاسل القيمة العالمية وأهمية الشراكات بين الشمال والجنوب وكذلك بين بلدان الجنوب. وشدد المشاركون على أن التكامل الإقليمي بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خطوة طبيعية للانفتاح الاقتصادي ويتطلب اتخاذ إجراءات ترمي إلى دعم تطوير الأنشطة الاقتصادية الناشئة لصالح القدرة التنافسية الإقليمية. ولاحظوا أيضا أن تبادل الممارسات الجيدة والتعلم من الأقران المشمولين في أساليب عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتعلقان بتعزيز التكامل الإقليمي تعلقا وثيقا.

- ضرورة مراعاة الاندماج الاجتماعي ومعالجة الفوارق الإقليمية بصفتهما عنصر أساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي. وذكروا أن هذا يتطلب اعتماد نموذج تنمية أكثر شمولا، وناشدوا مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لكي تراعي ذلك في أعمالها المستقبلية. ونادوا أيضا ببذل جهود أقوى لدعم عمليات اللامركزية من أجل تنويع ودعم الاقتصاد وتعزيز الاندماج خاصة بالنسبة للشباب والنساء.

- العمل الهام للمنظمات الإقليمية والحاجة إلى مواصلة وتعزيز الشراكات الإقليمية. في الوقت نفسه، شدد المشاركون على ضرورة تعزيز الحوار على المستوى دون الإقليمي من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان في المنطقة.

• وناشدوا المبادرة لكي تزيد تأثير وتماسك أنشطتها المواضيعية المختلفة من خلال تعزيز التآزر بين ركائزها والشبكات الإقليمية. واتفق المشاركون على تغيير اسم المبادرة إلى مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن الحوكمة والقدرة التنافسية من أجل التنمية لكي يبينوا أهمية التفاعلات بين مختلف مجالات السياسات.

• وشددوا على ضرورة الاستمرار في اعتماد النهج القائم على الطلب، جنبا إلى جنب مع تعزيز التنسيق مع الجهات المانحة. وفي هذا الصدد رحبوا بالتآزر والمشاركة العميقة للمبادرة مع شراكة دوفيل للبلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية. ولاحظوا المساهمات الاستراتيجية للمبادرة في اتفاق شراكة دوفيل بشأن الحوكمة الاقتصادية المعتمد مؤخرا. ورحب المشاركون أيضا بالأعمال الجارية مع الصندوق الانتقالي لشراكة دوفيل و المشاريع الجديدة بشأن "تعزيز مشاركة المرأة في البرلمانات وصنع السياسات في الأردن والمغرب ومصر" و "تعزيز مناخ الاستثمار في مصر".

• واعتبرا بشدة تأثير الأزمة السورية والنزاعات الأخرى في المنطقة، شدد المشاركون على الحاجة الملحة إلى العمل من أجل الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة، وذكروا أن التوازن الإقليمي له آثار على النمو والأمن في بلدان خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضا. وشددوا على قدرة وخبرة مبادرة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتزويد الحكومات المتضررة بمنصة لتبادل الممارسات الجيدة ودعم الأقران والآليات التنفيذ في المجالات الحيوية لتنمية البلدان التي في وضع هش أو في حالة نزاع. وعلى وجه الخصوص، شددوا على أهمية أطر واستراتيجيات الإدارة العامة الشاملة والفعالة لإشراك القطاع الخاص والاستثمار في هذه الحالات. وأعرب المشاركون أيضا عن مساندتهم لمنتدى تنمية القدرة على التأقلم الذي عقد في نفس الوقت في عمان، الأردن. ورحبوا بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية مثل جامعة الدول العربية واتحاد منطقة البحر المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الأوروبي وشراكة الحكومة المنفتحة والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ومنتدى معاهد التدريب، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية واتحاد البورصات العربية واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

• ولاحظوا فائدة المبادرة بصفتها منصة لتيسير مشاركة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك في مجال السياسات العامة خارج مواضيع المبادرة (مثل المشاركة في لجان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمحافل العالمية والالتزام بالأجهزة واستخدام الأدوات الإحصائية، وغير ذلك).

• وناشدوا المبادرة لكي تواصل تنسيق عملها مع أولويات خطة التنمية العالمية، بما في ذلك المناطق المبينة في أهداف التنمية المستدامة. وتعالج المبادرة حاليا العديد من هذه المجالات، بما في ذلك الحد من عدم المساواة وتعزيز المساواة بين الجنسين (من خلال العمل على الدمج الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في الحياة العامة، وتعزيز المنظور الشبائي في الإدارة العامة والتنمية المحلية واللامركزية)؛ وتعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي (من خلال العمل على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومباشرة الأعمال الحرة ومباشرة النساء لأعمال الحرة والاستثمارات والبنية التحتية)؛ وتعزيز السلام والعدالة والمؤسسات

القوية (من خلال العمل على تعزيز سيادة القانون وتعزيز الحكومات الشاملة والشفافة والفعالة وتعزيز النزاهة في القطاعين العام والخاص)؛ وتعزيز وسائل التنفيذ والشراكات العالمية (من خلال إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في أعمال المبادرة).

أما بالنسبة للحكومة والتنفيذ للفترة 2016-2020، المشاركون:

- رحبوا بتعهد تونس بتولي الرئاسة القادمة لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشكروا المغرب على قيادتها والتوجيه الاستراتيجي الذي قدمته للمبادرة.
- وحددوا ضرورة إدراج الدروس المستفادة وعناصر النجاح التي بنيت على مدى العقد الماضي بصفتها الأولويات الرئيسية للولاية القادمة، من أجل تعزيز إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب في أنشطة المبادرة، وتعميق التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وتعزيز بروز نتائج المبادرة من خلال زيادة التواصل ونشر أعمالها ونتائجها؛ وتأمين تمويل ثابت لعمل المبادرة؛ والمزيد من التركيز على رصد وتقييم نتائج أعمالها.
- وشكروا المانحين<sup>1</sup> على دعمهم القيم للاستدامة المالية للمبادرة وحثوا المانحين الآخرين على الانضمام إلى هذا الجهد المتعدد الأطراف. وأقر المشاركون و المانحون و أصروا على ضرورة وجود مصادر تمويل ثابتة لتحقيق استدامة الأنشطة على مدى الخمس سنوات القادمة للولاية.

عن المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المشاركون:

- رحبوا بالتحضيرات للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2016، وناشدوا جميع الأطراف المعنية لكي يجرؤا مشاورات من أجل صقل أولويات الولاية القادمة والتصديق عليها.
- ووافقوا على إنشاء المجلس الاستشاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لكي يقدم التوجيه بانتظام ويعد المناقشات واجتماعات اللجنة التوجيهية من أجل ضمان الاستمرار في معالجة الأولويات الاستراتيجية. وناشد المشاركون المجلس الاستشاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لكي يؤدي دور فعال في الإعداد للمؤتمر الوزاري، وبخاصة عن طريق اتخاذ شكل لجنة الصياغة للإعلان الوزاري لكي يتم التصديق عليه في ذلك الحدث. واتفق المشاركون على أن المجلس سيتألف من الرؤساء المشاركين في المبادرة وغيرهم من الأطراف الراغبين في المشاركة بنشاط في أنشطته. وستتم دعوة رئيس لجنة العلاقات الخارجية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا، وسيتم تمثيل الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في لجنة الصياغة. وسوف تتولى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دور أمانة المجلس. وطالب المشاركون أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالترتيب لإجراء مباحثات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، في إعداد الإعلان الوزاري والمؤتمر.

#### برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحكومة

المشاركون:

- بينوا أهمية العمل المشترك بين برنامج الحكومة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل بناء أطر الحكومة الفعالة لتحقيق النمو الشامل والتكامل الإقليمي.
- وشددوا على أن الأولويات المحددة للولاية الجديدة للفترة 2016-2020 ستكون مهمة في معالجة التحديات التي تواجه المنطقة وتعزيز الحكومات المنفتحة والشفافة والمسؤولة التي تستطيع الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية وتعزيز الإنتاجية.

عن تنفيذ خلاصات اجتماع اللجنة التوجيهية لعام 2015:

- ذكرت الخلاصات المذكورة أن البرنامج يدعم بلدان المنطقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تم تبنيها مؤخرا وخاصة الهدف 5 المعني بالمساواة بين الجنسين والهدف 16 المعني بتوفير الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وشاملة ومسؤولة. ويعمل البرنامج على تحقيق هذه الأهداف من خلال:

1 الاتحاد الأوروبي، فرنسا، اليابان، السويد، الإمارات العربية (دبي، أبوظبي)، الولايات المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، المغرب، قطر، إسبانيا، تركيا والمملكة المتحدة، الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لشراكة دوفيل، سيمنز، مركز الشرق الأوسط صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل والمساهمات العينية من دول منطقة الشرق الأوسط

- الترويج لجدول أعمال حكومة منفتحة وشاملة وشفافة بدعم جهود البلدان في وضع وتنفيذ برامج الاعمال الوطنية للحكومة المنفتحة مع التركيز على أهمية إشراك المواطنين و النساء والشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص في هذه الجهود باستمرار.
- دعم سيادة القانون بتعزيز الاطر التشريعية وتحسين عمل المؤسسات القانونية وإتاحة الفرصة للمواطنين لممارسة حقوقهم.
- تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من أجل إعادة بناء الثقة في المؤسسات العامة وذلك عبر دعم المؤسسات المستقلة لتعزيز النزاهة بشكل فعال وبناء أطر شاملة لمكافحة الفساد.
- تعزيز المؤسسات والعمليات الحكومية الأكثر كفاءة بتحديث إجراءات الإدارة المالية العمومية من أجل تحسين مواعمة الأهداف والميزانيات لتحقيق نتائج أفضل وتحديث أنظمة المشتريات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وحوكمة المياه وإدارة المخاطر.
- إشراك مجموعة واسعة من المؤسسات الحكومية، وخاصة منها المؤسسات المستقلة والبرلمان، في تعزيز الحكم الرشيد من خلال مبادرات الإصلاحات الوطنية.
- تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وذلك أكان في الإدارة العامة أوفي صنع السياسات العامة وفي البرلمان الوطنية والمجالس المحلية. وكذلك من خلال تعزيز السياسات التي تراعي المساواة بين الذكور والإناث، والجهود المبذولة لدمج هذا البعد في سياسيات الادارة وإصلاح/ إلغاء الممارسات التمييزية.
- الأخذ بعين الاعتبار بشكل أفضل للقضايا المتعلقة بأمور الشباب في الحوكمة العامة من أجل تعميم اهتمامات الشباب في جهود الإصلاح وتنفيذ جميع سياسات الحكومة التي تعزز ثقة الشباب في المؤسسات العامة. وينبغي أيضا المزيد من دمج منظمات الشباب في أنشطة البرنامج.
- تعزيز القدرات في مجال الحوكمة المحلية من خلال دعم السلطات الوطنية ودون الوطنية في تحقيق التنظيم الأمثل للموارد والمهارات اللازمة على جميع المستويات الحكومية، من أجل دعم عملية اللامركزية الجارية، مع ضمان المشاركة الفعالة للمواطنين (وخاصة النساء) في السياسات العامة المحلية.
- أتنت خلاصات اجتماع اللجنة التوجيهية على الجهود التي يبذلها البرنامج بانتظام لإشراك الجهات المعنية خارج الادارات المركزية، ونوّهت بإنشاء المجلس الاستشاري للمجتمع المدني لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يضمن مشاركة المجتمع المدني في المبادرات الإصلاحية.
- ودعمت المشاركة العميقة في شراكة دوفيل جي7 التي تقدم التوجهات الاستراتيجية بشأن اتفاق الحوكمة الاقتصادية، مرخبة بالمشروع الجديد الممول من صندوق الدعم الانتقالي وهو "نحو حكومات شاملة ومنفتحة: تعزيز مشاركة المرأة في البرلمانات وصنع السياسات".
- وذكرت اللجنة التوجيهية بأهمية بناء القدرات لتنفيذ الإصلاحات مع إحداث تأثير حقيقي إضافة الى الجهود التي يبذلها مركز تدريب مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في كسيرتا لتوفير فضاء للتدريب و التكوين وتبادل التجارب .
- نوّهت اللجنة بالجهود المبذولة لإعداد تقارير المقارنة الإقليمية لتحديد الاتجاهات والتحديات المشتركة من أجل تقديم المشورة الاستراتيجية للمنطقة. وقد تطرّق التقارير السابقة للإصلاح التنظيمي والمساواة بين الجنسين يوجه الجهود الإصلاحية. ورحبوا بالتقرير الإقليمي حول الشباب والحوكمة العامة بصفته أداة هامة لتقديم حلول مبتكرة لدمج الشباب والشابات. اما التقرير الإقليمي عن استراتيجيات الحكومة الرقمية الجاري إعداده حاليا فسيساهم في تعزيز الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف الحوكمة العامة.
- شكّلت الشراكة الاستراتيجية التي يوفرها البرنامج بين بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موضوع اهتمام خاص ، سيّما وانها تتيح إشراك الأخيرة في مناقشات شاملة حول المبادئ والممارسات الجديدة والمبتكرة في مجال الحوكمة العامة. وشدّدت المناقشات على الأدوات الفعالة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع نهجها

المزدوج للجمع بين حوار السياسات الإقليمية والوطني واستعراض النظراء وبناء القدرات. ورحبوا باستخدام الأدوات القانونية للمنظمة والتوصيات من أجل توجيه وتحديد معايير الإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- خلال النقاش، تم الترحيب بالشراكة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمنظمة في إطار قمة حكومة الإمارات العربية المتحدة التي تقدم محفلا لحوار السياسات الإقليمية والدولي في موضوع الابتكار في القطاع العام.
- أيضا، تم اعلان الدعم للبنان والاعراب عن استعداد المنظمة للعمل معه لمعالجة تحدياته الإدارية.
- رحبت اللجنة التوجيهية بالمشاركة رفيعة المستوى لبلدان المنطقة في المؤتمر الوزاري للحكومة العامة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن النمو الشامل الذي تم عقده في هلسنكي في أكتوبر/ تشرين الأول 2015 وبالمشاركة المنتظمة من بلدان المنطقة في لجان المنظمة بما فيها لجنة الحوكمة العامة ولجنة السياسات التنظيمية ولجنة سياسات التنمية الإقليمية.
- تم التشديد على أهمية التنسيق الوثيق مع مبادرة سيجما (دعم تحسين الحوكمة والإدارة)، وهي مبادرة مشتركة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل تنظيم المشورة في مجال السياسات ودعم إصلاح القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

عن أولويات الولاية الجديدة للفترة 2016-2020، المشاركون:

- ذكروا بأنه في منطقة تزداد تعقيدا وتواجه تهديدات أمنية وتزايدا في أعداد اللاجئين وصعوبات سياسية واقتصادية، يجب أن يعزز البرنامج مشاركته في إنشاء أطر الإدارة العامة الفعالة التي تستطيع معالجة هذه التحديات، وأن قدرة الدولة على التأقلم مع المتغيرات وعلى الاستفادة من الإمكانيات الابتكارية لمواطنيها - رجالا ونساء، مجتمعا مدنيا وقطاعا خاصا - هي الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.
- ولكي يتم تعزيز التكامل الإقليمي من أجل النمو الشامل، والتأكد من التوزيع المتساوي للموارد الاقتصادية وعدم ترك أي منطقة وتعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، دعم المندوبون الأولويات التالية:

- تعزيز الحكم المنفتح والشامل والشفاف

- تعزيز مشاركة المرأة وإمكانياتها في الحياة العامة

- دعم المؤسسات الحكومية والمؤسسات المستقلة والعمليات الإدارية لتصبح أكثر كفاءة

- تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

- تعزيز سيادة القانون

- دعم التنمية المحلية وتعزيز قدرات المؤسسات العامة على الصعيد المحلي

- بناء القدرات وتوفير المزيد من الدعم للتنفيذ من أجل مساعدة البلدان على تحقيق إصلاحاتها

- السهر على تنفيذ توصيات اجتماعات وتقارير المبادرة.

- تم الاتفاق على ضرورة بذل جهود إضافية لتهيئة الظروف من أجل مشاركة فعالة لشباب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - جيل المستقبل في المنطقة - في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى أخذ اهتمامات الشباب والهدف من مشاركتهم في الاعتبار في جميع المجالات ذات الأولوية.

- وتم التشديد على ضرورة تعزيز المشاركة على الصعيد المحلي، وتقديم الدعم للإصلاحات الجارية لتحقيق اللامركزية التي توفر فرصا لتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وعلى ضرورة التغلب على عدم المساواة داخل المناطق الحضرية، وكذلك تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وزيادة مشاركة المرأة والشباب في المجالس المحلية وفي عملية صنع القرار.

- وتم التأكيد على أهمية توفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، وفقا لأهداف التنمية المستدامة وجهود الإصلاح الجارية في المنطقة، والحث على تناول مسألة تعزيز سيادة القانون، وذلك في إطار الحوار الإقليمي لفريق العمل الرابع.
- وتم تكليف البرنامج بالتفكير المتعمق من أجل وضع الحلول والأساليب لدعم بلدان المنطقة في إنشاء أطر الحوكمة العامة على الصعيد الوطني والمحلي، بما يمكنها من معالجة أزمة اللاجئين الحالية من أجل تعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة.
- وتمت الدعوة إلى تعزيز الحوار الإقليمي والتحليل الإقليمي من أجل تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التكامل الإقليمي في منطقة متباينة، بالإضافة إلى تعزيز فرق العمل الإقليمية وطرق استعراض الأقران.
- وتم الترحيب بالمساهمات المالية من ألمانيا وإيطاليا والمغرب وقطر وإسبانيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة وأبو ظبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في البرنامج. وأقر المشاركون أن العديد من بلدان المنطقة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قدمت دعما عينيا قيما من خلال استضافة الاجتماعات الإقليمية للبرنامج. وحث المشاركون المانحين الآخرين على المشاركة من أجل الاستجابة للطلب على المزيد من الدعم للمرحلة القادمة للبرنامج.

### برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتنافسية

المشاركون:

- رحبوا بالدعم المقدم من برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للاستثمار لتحديد وتنفيذ الإصلاحات من أجل تحسين بيئات الأعمال والاستثمار وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، تشجيع إنشاء ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة والتأكد من أن تحترم القواعد التنافسية عبر تشجيع نزاهة الأعمال.
- ولاحظوا عملية المشاورات المكثفة بين الأطراف المعنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بما فيهم ممثلي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والخبراء والمانحين وغيرهم، من أجل تحديد مجالات العمل ذات الأولوية للبرنامج ومبادرة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للفترة 2016-2020.
- ورحبوا بعمل البرنامج في عام 2015 من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتحسين بيئات الاستثمار (بما في ذلك الدعم القطري في مصر والأردن، في إطار صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعمل البرنامج في العراق)، ودعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (بما في ذلك ليبيا، في سياق صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضا) وتعزيز إدماج المرأة في الاقتصاد. ورحب المشاركون بي "تقرير أنشطة برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستثمار لعام 2015"، الموضوع في جدول أعمال الاجتماع. وأشاروا أيضا إلى مجالات العمل التي تعالج بعض أهداف التنمية المستدامة المعتمدة مؤخرا (وبخاصة الهدف 5 لتعزيز المساواة بين الجنسين؛ والهدف 8 لتعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛ والهدف 16 لتعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية، والهدف 17 لتعزيز وسائل التنفيذ والشراكات العالمية).
- وأكدوا قدرة البرنامج على الاستجابة للواقع المتغير وأولويات المنطقة وتعديل مجالات تركيزه وفقا لذلك. وبخاصة، أشار المشاركون إلى تغيير تسمية البرنامج من الاستثمار إلى التنافسية. وذكروا أن تغيير الاسم كان ضروريا لكي يوضح بدقة التماسك المتزايد والترابط بين مختلف مجالات السياسات لبرنامج التنافسية والعلاقات المتبادلة مع أنشطة برنامج الحوكمة.

عن أولويات الولاية الجديدة للفترة 2016-2020، المشاركون:

- ناشدوا برنامج التنافسية لكي يستفيد من هذه المرحلة الجديدة من العمل من أجل تعميق وترابط اتجاهات أعماله المختلفة.

– من أجل تعميق أعماله، يجب أن يستفيد برنامج التنافسية استفادة كاملة من أدوات ومعايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتركيز على تنفيذها، وذلك أيضا من خلال بناء القدرات. ويشمل هذا تقريب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أحدث أدوات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل التجارة في القيمة المضافة (تيفا- عن إحصاءات

(التجارة)، وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وإحصاءات الإيرادات الضريبية، وبرنامج مؤشرات ريادة الأعمال، وسجل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

– ويتطلب **ترابط** أنشطة برنامج التنافسية تعزيز الطابع الأفقي لمجالات أعماله المواضيعية (سياسة الاستثمار والترويج، بما في ذلك البنية التحتية وتعزيز بيئة الأعمال وتعزيز إنشاء ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك اندماج النساء في ريادة الأعمال، وتشجيع نزاهة الأعمال والحوكمة الرشيدة للشركات). ويستلزم الترابط أيضا الربط بين عمل برنامج التنافسية ومجالات الخبرة الأخرى لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل تنمية المهارات والسياسة التجارية والتسهيل والنمو الأخضر، وغيرهم.

• وأقروا القيمة المضافة للعمل التي حققها برنامج التنافسية ومساهمته في برنامج عمل الإصلاح الاقتصادي لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأوصوا **بمواصلة وتعزيز أنشطته ضمن الركائز الأربعة الموجودة، واستكمالها مع المسائل الاقتصادية الشاملة ذات الأهمية البالغة** مما يعكس النمو الاقتصادي وجدول أعمال التكامل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

• وذكروا الأولويات المواضيعية التي يستطيع برنامج التنافسية معالجتها على مدى السنوات الخمس القادمة، التي تشمل:

– **دعم سياسات الاستثمار**، مع التركيز بوجه خاص على جودة الاستثمار، التكامل الاستثماري الإقليمي، تعزيز وتنسيق الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية، منازعات الاستثمار والتحكيم الدولي، الاتجاهات الجديدة في مفاوضات اتفاقات الاستثمار الدولية، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، القيود المفروضة على الاستثمار، المناطق الاقتصادية، وشبكة وكالات ترويج الاستثمار.

– **تعزيز تطوير البنية التحتية** نظرا لأهمية هذا المجال الكبيرة للقدرة التنافسية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. وتشمل الموضوعات التي ستجري تغطيتها الأطر المتكاملة والقدرات المالية المعززة لإنشاء البنية التحتية، وإنشاء آليات التمويل وتخفيف المخاطر، بما في ذلك استخدام أدوات التمويل الإسلامي في مشروعات البنية التحتية، ودعم سياسات لاستثمارات البنية التحتية بما في ذلك تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

– **تعزيز شركات القطاع الخاص بصفتها محرك التنمية الشاملة والمستدامة**، وبخاصة:

▪ تعزيز القدرات المؤسسية والتنسيق ووضع سياسات من أجل الشركات الصغيرة والمتوسطة (من خلال المشاورات الفعالة بين القطاعين العام والخاص والرصد والتقييم، وغير ذلك)؛ وتعزيز فرص الحصول على التمويل، بما في ذلك تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية (حقوق الدائنين ونظم المعلومات الائتمانية وسجلات الضمان، وغيرهم)؛ وتشجيع إنشاء ونمو الشركات (من خلال تعزيز الاقتصاد الرسمي، ريادة الأعمال، وإنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة)، وتحسين بيئات العمل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الجوانب واللوائح الإدارية التي تؤثر بطريقة متفاوتة على الشركات الصغيرة والمتوسطة (استنادا إلى مبدأ "فكر في الشركات الصغيرة أولا" و "فحص الشركات الصغيرة والمتوسطة").

▪ **تعزيز الحوكمة للشركات**، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة بصفتها مقدمة الخدمات العامة الأساسية وميسرة التنمية. والهدف من ذلك هو الاستمرار في مساعدة الشركات المملوكة للدولة في إرساء ممارسات الإدارة القوية وتحسين أدائها من أجل تعظيم مساهمتها في التنمية، وبخاصة من خلال الأهداف المحددة بشكل جيد ومجالس الإدارة المهنية والمستقلة والاختصاصات الواضحة للمساءلة عن أدائها.



- **تعزيز التكامل الاقتصادي للمرأة** من خلال تدابير الدعم المعزز للنساء صاحبات الأعمال مثل الحصول على الخدمات المالية وتطوير الأعمال وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقيادة في الشركات وتعميم إجراءات سياسة مراعاة المنظور الجنساني في مختلف المستويات؛
- **تعزيز الفرص الاقتصادية للشباب** من خلال تشجيع ريادة الأعمال بين الخريجين والشباب وتسهيل الوصول إلى برامج تنمية المهارات وتيسير الحصول على التمويل وخدمات تطوير الأعمال وبرامج التدريب، وغير ذلك.
- **تعزيز نزاهة الأعمال والسلوك المسؤول للشركات** من خلال التوعية وتحديد وتنفيذ الأطر ودعم الامتثال لمعايير السلامة الدولية وأفضل الممارسات. والهدف من ذلك هو تهيئة بيئة مواتية من الثقة والشفافية والمساءلة، وتعزيز البيئة المؤسسية التي تشكل قرارات الأعمال وتحفز إجراءات الأعمال الطوعية لتحل محل الضوابط والنواهي.
- **تعزيز القدرة على مواجهة الازمات في الاقتصادات الهشة و/ أو بعد النزاع، من خلال دعم تنمية القطاع الخاص وسياسة الاستثمار وتنمية الشركات.** وساهم مشروع العراق، منذ عام 2007، في تحسين إطار سياسة الاستثمار من خلال التعديلات التشريعية وبناء قدرات هيئة الاستثمار. ونادى المشاركون بمواصلة دعم العراق وتوسيع نطاق هذا الدعم إلى البلدان الأخرى المتضررة من النزاعات والهشاشة.
- **معالجة المسائل المتعلقة بالسياسة التجارية نظرا لأهميتها لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي** من خلال دعم زيادة اتفاقات المبادلات التجارية والتجارة بين بلدان المنطقة، وتحسين الروابط بين سياسات التجارة والاستثمار والتوافق وتنفيذ الالتزامات والاندماج الأقوى في سلاسل القيمة العالمية. وستجرى مناقشات حول إمكانية إنشاء مجموعة عمل حول التجارة.
- **وأقروا الحاجة إلى المزيد من إشراك القطاع الخاص** بهدف تعزيز دور ممثليه في مناصرة السياسة العامة، الذي يشمل جمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية. وأقروا أن المشاورات المنتظمة مع القطاع الخاص تجري في تنفيذ المشروعات القطرية المخصصة، ونادى المشاركون بإنشاء آلية أكثر تنظيماً وذات نطاق أوسع لإشراك القطاع الخاص بشكل رسمي في عمل برنامج التنافسية. ويمكن أن تأخذ هذه الآلية شكل المجلس الاستشاري للأعمال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- **وحتوا برنامج التنافسية على تطوير أدوات الرصد الفعالة** لقياس التقدم المحرز في الإصلاحات على الصعيدين الوطني والإقليمي، بل أيضاً لتحسين تقييم أثر البرنامج وتوضيح إنجازات الإصلاح الناجحة للمجتمع الدولي من أجل تصحيح المفاهيم الخاطئة ومعالجة الحساسيات.
- **وأشاروا إلى فعالية الهيكل الإداري الحالي** للبرنامج ومبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الشاملة. وأوضح المشاركون أن الرئاسة المشتركة للشبكات الإقليمية من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تؤدي إلى الملكية المشتركة والتعاون. وأشار المشاركون إلى أن التحضير للاجتماع الوزاري للمبادرة يمكن أن يوفر فرصة لإجراء مشاورات بهدف إعادة النظر في الهيكل الإداري للشبكات الإقليمية.
- **وأعربوا عن تقديرهم لجهود المانحين التنسيقية** المبذولة في المشروعات القطرية المخصصة الحالية وحتوا البرنامج على مواصلة وتعميق هذا النشاط في المشروعات المستقبلية من خلال المشاورات المنتظمة والمنسقة. وعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدعم شراكة دوفيل مع الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية ومنصة تنسيق صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هما الجهود الجارية التي توفر فرصة مناسبة للتعاون المستقبلي.
- **وأقروا ورحبوا بالدعم المالي المقدم** من الوكالة السويدية للتنمية الدولية للأنشطة الإقليمية للبرنامج ولمشروع العراق بشأن الاستثمار ومشروع دعم المرأة بصفتها فاعلين اقتصاديين؛ من خلال صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمشروعات القطرية المخصصة لمصر والأردن (لتنفيذ الإصلاحات للاستثمار و التنافسية) وليبيا (لسياسة الشركات الصغيرة

والمتوسطة)؛ من قبل المفوضية الأوروبية في مجالات الاستثمار في البنية التحتية والشراكات بين القطاعين العام والخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم المانحين الآخرين بما فيهم فرنسا واليابان والولايات المتحدة (وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) وصندوق النقد الدولي في عقد دورات تدريبية لبناء القدرات في مدينة الكويت، وشركة سيمنس من خلال مشروع عن نزاهة الأعمال في المغرب.

- **ودعوا المانحين لكي يستمروا في دعم أنشطة برنامج التنافسية في ولايته الجديدة للفترة 2016-2020 من أجل ضمان استدامته وتأثيره.** دول منطقة الشرق الأوسط تدعم المبادرة من خلال التبرعات العينية.